متطلبات تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى
في إصلاح التعليم قبل الجامعي بالعراق

محمد قاسم محمد العزي

المقدمة:

يُعد التعليم مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية، فضلاً عن كونه المحرك الرئيسي في تطور الأمة وبناء الحضارات الذي لا يتم إلا بناء الفرد وتثقيفه، لذا اقترن التعليم في جميع الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م كانت تملك نظاماً تعليمياً يعتبر من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة، حيث كانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة عالية، وكادت الحكومة أن تقضى على الأمية تماماً من خلال إنشاء حملات محاربة الأمية، إلا أنه ومع تردى الأوضاع الأمنية نتيجة ما تعرض له العراق من حروب وحصار عانى التعليم الكثير من المشكلات، حيث صارت الأفكار الهدامة والتفرقة المذهبية (حمزة، ٢٠١١، ٧٦) فبدلاً من أن يعيش التلاميذ في بيئة آمنة يعمها السلام والأمان، أصبح التلاميذ يعيشون مخاوف كثيرة حتى أثناء وجودهم في المدارس أو ذهابهم إليها، هذا إلى جانب ضعف كفاءة الإدارات المدرسية وافتقار المدارس إلى المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها لتقديم مستوى تعليمي جيد، ومنها الازدحام الشديد في الصفوف، وانخفاض جودة مستوى الإضاءة ودرجة الحرارة ووضيعة الأثاث المستخدم في غرفة الصف، والتي تكون في كثير من الأحيان غير مريحة أو مقاعد مكسورة، ناهيك عما تعانيه أغلب المدارس من تحطيم النوافذ والأبواب بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية وقلة توفير المستلزمات الدراسية، ومنها الكتب والقرطاسية. (البطرى، ٢٠١٠، ٤١)

وقد أفرزت المرحلة السياسية في العراق مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة عمليًا في الإطار الفكري والسياسي العراقي، من قبيل (الديمقراطية، الانتخابات، التعددية، الفدرالية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، الرقابة الديمقراطية على الأمن، ...الخ) وقد شكل كل مفهوم من هذه المفاهيم محطة فكرية تستحق التوقف والتأمل عندها كثيرًا، لقياس دورها ووظيفتها في بناء أو إعادة بناء الدولة على أسس وطنية ديمقراطية مناسبة، في ظل فوضى عارمة وخطيرة في تحديد المفاهيم

والشركاء الفاعلين في الساحة السياسية لتنفيذ برامج التغيير والبناء، مع وجود تدخل أجنبي مباشر، وغير مباشر من داخل وخارج العراق، وثقافات متناقضة، ومحيط إقليمي، وبيئة دولية تتصادم فيها المصالح والأهداف، ومن بين كل هذه التعقيدات نلاحظ حالة المخاض العسير لبناء الدولة، التي يجب أن تكون قوية من أجل المواطن، وليس ضده، دولة تدافع وتحامي عن حقوق المواطن، وليس دولة تتفنن في انتهاك هذه الحقوق، يُسخر فيها القانون لخدمة أفراد السلطة. (الياسري، ٢٠٠٩، ١٣)

فالمجتمع المدني في العراق ضرورة قصوى فهو يساعد على امتصاص التوترات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والحزبية وغيرها ، وذلك من خلال تركيزه على مبدأ المواطنة ، حيث تكون علاقة الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات وحتى علاقة جماعة ما بغيرها على أساس الانتماء لوطن واحد وليس لأي من الاعتبارات أو الانتماءات الثانوية أو الخاصة الأخرى وعلى أساس التساوي في الحقوق والواجبات والفرص وفي الخضوع للقانون والامتثال لأحكامه وحيث يكون الفرد مواطنا له حق التعبير عن إرادته بحرية والمحاسبة على انتهاكها وليس مجرد تابع مسلوب الإرادة لشخص أو جماعة أو فئة.(رشوان، ٢٠٠٨، ٨٦)

إن المجتمع المدني يشكل رأس مال المجتمع ومناخ جد ملائم للتنمية، وأن قوة المجتمع الاقتصادية مرتبطة بقوة المجتمع المدني، وأن منظمات المجتمع المدني تعطي أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرص عديدة لبدء المشاريع الاقتصادية، ومواجهة العوائق.

خاصة في ظل ما تواجهه المنظومة التعليمية بكافة أطرافها من العديد من التحديات أخطرها ما يعرف بظاهرة العولمة، والتي تحمل في مضامينها تهديداً كبيراً لكل المجتمعات، وهذا التهديد شمل كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال التأثير في مقومات المواطنة والولاء عند أفرادها.

فقضية إصلاح التعليم كانت ولازالت إحدى المحاور الهامة التي تضمنتها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، وأصبحت تلك القضية مؤشراً لقياس مدى التقدم الذي تحرزه العراق في طريق الأصل.

مشكلة البحث:

في ضوء ما سبق عرضه، وفي ضوء ظهور الكثير من المفاهيم والقضايا المعاصرة مثل حقوق الإنسان والمواطنة

والمشاركة والعدالة السياسية وأهميتها والمسئولية الاجتماعية وصورها والقانون والدستور والحقوق والواجبات وغيرها، والتي تتخذ من التعليم الركيزة الأساسية والأداة الرئيسية في تنمية المجتمعات، والتي تفرض منظمات المجتمع المدني ضرورة المشاركة في قضايا المجتمع نشأت فكرة الدراسة الحالية، والذي أمكن صياغة مشكلته في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بالعراق في إصلاح التعليم قبل الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

١) ما الإطار الفكري الحاكم لإصلاح التعليم قبل الجامعي في العراق؟

٢) ما فلسفة منظمات المجتمع المدني بالعراق، وما دورها في إصلاح التعليم قبل الجامعي؟

٣) ما أهم المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في إصلاح التعليم بالعراق؟

٤) ما متطلبات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في إصلاح التعليم قبل الجامعي بالعراق؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الوصول لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني بالعراق في إصلاح التعليم قبل الجامعي من خلال الإجابة عن تساؤلات البحث.

أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الآتي:

١) أهمية القضية التي يتناولها ، وهي قضية التعليم والتي تبرز كقضية مستقلة أو كجزء رئيسي من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢) اتساع قطاع المستفيدين من نتائج هذا البحث وفي مقدمتهم المهتمين بقضايا التعليم.

٣) أهمية وظائف مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتمثل في تحقيق النظام في المجتمع الحافظ على حقوق الأفراد والفئات والجماعات والدفاع عن حقوق الإنسان، وتخفيف العبء عن كاهل الدولة ، وإقامة قوافل صحية، والمشاركة الفعالة في العملية التعليمية.

منهج البحث :

سوف تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي، والذي ستتضح خطواته في التنظير

لقضية إصلاح التعليم في العراق، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بهذه القضية محلياً وعالمياً، وكذلك في الوقوف على واقع الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في إصلاح التعليم قبل الجامعي بالعراق، وأخيراً محاولة الوصول إلى متطلبات تفعيل هذا الدور.

مصطلحات البحث:

- **إصلاح التعليم :**

تعرف الدراسة الحالية إصلاح التعليم إجرائياً بأنه "تحسين التعليم من خلال إصلاحات جزئية أو كلية في نظام التعليم، سواء أكانت هذه التغييرات في هيكل التعليم أو في الخدمات المقدمة للتعليم أو الإجراءات.

- **منظمات المجتمع المدني:**

تعرف الدراسة الحالية منظمات المجتمع المدني إجرائياً بأنها "مجموعة المؤسسات التطوعية الحرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، وهي بذلك تعد جزء من حياة المجتمع الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة".

الدراسات السابقة:

يعرض البحث الحالى الدراسات السابقة كما يلى:

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة بدر وآخرون (٢٠٠٨) بعنوان: المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميع في المنطقة العربية.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور وآليات الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن في تحليل الاستبانات والمقابلات واللقاءات التي تمت مع مسئولين بالقطاعات الحكومية في دول المنطقة العربية.

واستخدمت الدراسة استبانه للشبكات والائتلافات ومنظمات المجتمع المدني وأسئلة موجهة إلى القيادات الحكومية بقطاع التربية والتعليم.

وشملت عينة الدراسة على (٥) شبكات تضم (٢٨٤٥) منظمة غير حكومية في (١٩) دولة عربية.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة إلى إقامة شراكة مبنية على الثقة والشفافية والوضوح والمسائلة والمحاسبة وتطوير الأداء بين الشركاء وإقامة حوارات مجتمعية حول السياسات التعليمية وتمثيل منظمات المجتمع المدني والشبكات الوطنية

في وضع الاستراتجيات العامة والخطط القومية.

٢- دراسة ياسين (٢٠١٠): بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن.

هدفت الدراسة التعرف إلى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بالأردن ، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الزيارة الميدانية وإجراء المقابلات الشخصية مع إدارة المنظمات .

وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال التعليم ثم أخذ عينة قصدية من أربع منظمات غير حكومية محلية ودولية مختصة بالتعليم خاصة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي ، وقد بينت الدراسة إن هناك مشكلة لنظرة أفراد المجتمع وثقافته حول مفهوم المنظمات غير الحكومية ، بالتالي يجب السعي إلى تغيير ثقافة المجتمع، ونظرته نحو وجود هذه المنظمات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الحكومي .

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الايجابي ويعتبر التمكين والتنمية المجتمعية من الأهداف الإستراتيجية لها، وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة . أهمها مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي ، مما حقق بشكل ايجابي تغيير الفكرة في تقبل وجود المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ، والإيمان بدورها وهدفها ، حيث ارتفعت نسب الالتحاق بالمدارس ، وانخفضت نسب الأمية ، إضافة إلى التحسين والتطوير المطبق على المدارس من أنظمة ، ومناهج وأبنية ، كذلك التطوير الحاصل في أساليب التعليم والتدريس والتدريب ، إلا إنها تعاني من مشكلة نقض التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة .

٣- دراسة مسعود (٢٠١٧) دور منظمات المجتمع المدني في تطوير المناهج وتحسين طرق التدريس في الضفة الغربية

هدفت الدراسة إلى دور منظمات المجتمع المدني في إصلاح المناهج وتحسين طرق التدريس بمختلف عناصر المناهج من تدريب المعلمين، وتطوير السياسات التربوية، وإعداد الوسائل التعليمية، وتطوير أساليب التقويم، وتوعية الطلبة وتنمية وعيهم، وتأهيل المؤسسات التعليمية وبنيتها

التحتية، وتفعيل الشراكة المجتمعية .

استخدم الباحث الإستبانه لجمع المعلومات من (١٢٨) عاملاً في منظمات المجتمع المدني، والمقابلات الشخصية مع (٩) من المسئولين في وزارة التربية والتعليم

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة إلى أهمية دور المنظمات في تدريب المعلمين، ودور المنظمات في تنمية الطلبة وتوعيتهم، ودور المنظمات في تأهيل بيئة المؤسسات التعليمية، ودور المنظمات في تحسين أساليب التقويم، بينما توجد فروق ذات دالة إحصائية في مجالات العالقة بين المنظمات ووزارة التربية والتعليم، ودور المنظمات في تفعيل الشراكة المجتمعية، و دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات التربوية، ودور المنظمات في تطوير المحتوى التعليمي، ودور المنظمات في تطوير الوسائل التعليمية، والدرجة الكلية لدور منظمات المجتمع المدني .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- **دراسة سيدني (Peggy, 2012)**

بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في زامبيا

هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير المنظمات غير الحكومية في توفير التعليم الأساسي في زامبيا، كما هدفت أيضاً إلى تحديد التحديات التي تواجهها هذه المنظمات وأيضاً معرفة المشاريع ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية، والتي توفرها لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي في زامبيا.

وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة حيث شاركت (١٠) منظمات غير حكومية و(١٠٠) فرد في الإجابة على الاستبيانات الخاصة بهذه الدراسة.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في توفير الغذاء ودفع الرسوم المدرسية لأطفال الشوارع والأيتام، كما شاركت هذه المنظمات في توفير برامج محو أمية للأطفال والنساء. وهدفت إلى إيجاد الوعي وتثقيف المجتمعات المحلية وتعليمهم القراءة والكتابة، إضافة إلى توفير حياة أسرية أفضل وتحسين نوعية حياة الإنسان.

٢- **دراسة بارك (Park, 2015) بعنوان: (تصورات المنظمات غير الحكومية الكورية للتعليم ومشاريع تطوير التعليم)**

هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح مشاريع التعاون الإنمائي التعليمية للمنظمات الكورية بتحليل كيفية الاعتراف بالتعليم، ومشاريع التعليم على اعتماد جدول أعمال

التنمية التعليمية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في مشاريعها.

اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية وتحليل الوثائق.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع العاملين في المنظمات الإنمائية الكورية على الرغم من أن مفهوم التعليم ومشاريع التعليم تختلف من شخص إلى آخر، كانت هناك عدة نقاط مشتركة مثيرة لاهتمام تناسب المشاريع التعليمية و ظروف الأطفال والمدارس وتحقق مشاريع تعليم التنمية المجتمعية فتميل إلى تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تخلق نتائج ملموسة أثناء تنفيذها .تفسر الدراسة كيفية تطوير المنظمات الكورية لجداول أعمالها ضمن السياسات الإنمائية الوطنية في مشاريع التعليم، فالمنظمات تميل إلى اختيار مشاريع التعليم و تسعى لتحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير، وهذا مستمد من التركيز الحالي على إلا دارة القائمة على النتائج فقط، مما دفع المنظمات الكورية لتصميم مشاريع تعليمية تحقق المستدامة.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات السابقة تتشابه مع البحث الحالي في التأكيد على أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الفعال في العملية التعليمية وضرورة الاهتمام بها، وقد كان مضمون بعض هذه الدراسات قريباً من مضمون الدراسة الحالية وكان البعض الآخر قريباً نوعاً ما . وقد تم استعراض هذه الدراسات بشيء من التوضيح الموجز مع التركيز على أهم النتائج التي توصلنا اليها.

المحور الأول: إصلاح التعليم قبل الجامعي:

أصبح من المسلمات اليوم أن التعليم أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، فقد أصبحت التربية بمفهومها الشامل تحتل مكان الصدارة في كافة المجتمعات حيث أن مقومات أي أمة من الأمم تقاس بمستوى التعليم فيها والتعليم إذا أُحسن استغلاله أدى إلى تأسيس نظام تربوي وطني مقبول، يلبي احتياجات المجتمع ويؤهله للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاشتراك في مضامين التقدم الحضاري والتكنولوجي.

أولاً- مفهوم إصلاح التعليم قبل الجامعي

يشير كورين (٢٠٠٥)"Corbin" إلى ضرورة إصلاح التعليم الشامل، ويعرفه بأنه "إستراتيجية التغيير والتطوير التي تساعد المدارس على وضع الخطط والبرامج لتحسين أداء

جميع أعضاء المجتمع المدرسي، وخاصة التلاميذ، ورفع جودة المخرجات المدرسية".(Corbin,2005, 73)

وعرف سليمان وعبد العزيز (٢٠٠٦) الإصلاح التعليمي المتمركز على المدرسة بأنه: "الإصلاح القائم على احتياجات المدرسة، والجهود الذاتية للعاملين في المدرسة والمؤثرين في عملياتها والمتأثرين بنتائجها: إدارة، معلمين، تلاميذ، أعضاء مجلس الأمناء، أولياء الأمور، أفراد المجتمع المحلي، وغيرهم من المعنيين الأخرين".(سليمان وعبد العزيز، ٢٠٠٦، ١٢٠)

ويضيف مدبولي (٢٠٠٧) لوناً جديداًإلى مفهوم إصلاح التعليم حيث يرى "ضرورة أن يرتكز إلى المهنية الواعية بخصوصية كل مدرسة، حيث يبادر المعلمون والإداريون والقادة إلى طرح التصورات ووضع الخطط وتنفيذها في إطار إمتلاكهم لتجربتهم الخاصة، موجهين بنتائج ما يقومون بإجرائه من بحوث في مدارسهم، ليس باعتبارهم منفذين لخطط فوقية، بل بوصفهم لاعبين أساسين"(مدبولي، ٢٠٠٧، ٢٢)

في حين يرى الكراسنة والخزاعلة (٢٠٠٧) أن إصلاح التعليم قبل الجامعي ينبغي أن يقوم على "السعي الدعوب لتغيير واقع المدرسة الحالي من خلال تغيير مدارك الأفراد وممارساتهم فيها وجعلها متمحورة حول العنصر الإنساني".(الكراسنة والخزاعلة، ٢٠٠٧، ١٠)

إن إصلاح التعليم يقصد به "الجهود المبذولة لغرض حلول على حلول على الأنظمة التعليمية. وهذه الحلول تتضمن برامج قراءة جديدة، برامج تربوية، وإدارة جيدة، وأحياناً تشكيلات ونماذج مدرسية جديدة" (Sophia, 2006, 10)

ومما تقدم من تعريفات لمفهوم إصلاح التعليم يمكن التوصل للآتي:

إن هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول ربط ُإصلاح التعليم بالتغيير لواقع المدرسة نحو الأفضل، مع التنوع في وجهات النظر أحيانا حول طبيعة هذا التغيير. ففي حين ربط هس إصلاح التعليم بالتجديد في الإدارة والبرامج والتشكيلات المدرسية، نجد توشي قد دعا إلى استخدام نموذج موحد وشامل لجميع عناصر النظام المدرسي، في حين ربط الصغير إصلاح التعليم وتقويم

الأداء المدرسي. وهناك من أولى العنصر البشري في المنظومة المدرسية اهتماماً خاص كالكراسنة والخزاعلة. وتفرد مدبولي في الحديث عن المهنية المرتكزة على مدخل تحسين المدرسة معتمداً على ما حققه هذا المفهوم من نجاحات ملموسة في السياق الغربي، مقارنة بمدخل فاعلية المدرسة المستند إلى مفهومي الفاعلية والمحاسبية.

أن هناك إجماع بين الباحثين والكُتاب حول الهدف من إصلاح التعليم، وهو التحسين الشامل للمدرسة، وتحسين تحصيل الطلبة، والإداء المدرسي، ورفع جودة المخرجات، والارتقاء بالمجتمع.

ويمكن بلورة التعريف الإجرائي لمفهوم إصلاح التعليم قبل الجامعي: بأنه تحسين التعليم من خلال إصلاحات جزئية أو كلية في نظام التعليم، سواء أكانت هذه التغييرات في هيكل التعليم أو في الخدمات المقدمة للتعليم أو الإجراءات

ثانياً- معايير إصلاح التعليم الفعال

أضحى إصلاح التعليم ضرورة حياة القرن الحادي والعشرين، ولكي يتحقق بفاعلية يجب أن تتوافر بعض المعايير منها:

أ- أن يستند إصلاح التعليم على أسس علمية، فيكون محصلة لبحوث ودراسات متنوعة، تناولت عناصر التعليم المختلفة، تبنى عمليات الإصلاح المنهجية العلمية، ولا تعتمد على المحاولة والخطأ.

ب- أن يرتكز إصلاح التعليم على مبدأ المشاركة ، بحيث يشترك كل من له علاقة مباشرة بالتعليم، في اتخاذ قرارات الإصلاح والمشاركة في تبنيها وتنفيذها.

ج- توفر القيادة القادرة على حشد أعضاء المجتمع المدرسي، خلف رؤية واضحة للإصلاح والتجديد، والقدرة على تهيئة المناخ التعليمي لتفهم أهمية التغيير وتقبل عمليات الإصلاح ودعمها.

د- توفر المعلومات، حيث يحتاج تطبيق إصلاح التعليم إلى توفر قاعدة معلومات، يمكن أن تمد فريق الإصلاح بما يحتاجونه من معلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.

٥- توفر الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لعمليات إصلاح التعليم.

وأنه وبغض النظر عن البديل الذي تتبناه هذه الدولة أو تلك، لتطوير أنظمتها التربوية وإحداث الإصلاحات فيها، فهناك معايير أساسية ينبغي الالتفات إليها عند النظر في هذه الإصلاحات وقلة كلفتها، وأن يكون الإصلاح جزءاً من إصلاح شمولي مجتمعي، وأن يكون مقبولاً على مستوى المنفذين والشعب، وأن يحقق العدالة الاجتماعية.(**السنبل ، ٢٠٠٢، ٢٠٧**)

وبالإضافة إلى ضرورة إصلاح مكونات السياق المجتمعي المختلفة التي ترد منها مدخلات نظام التعليم، وإليها تصدر نواتجه، فأن عملية إصلاح نظام التعليم لرفع كفاءته ببعديها الداخلي والخارجي وزيادة إنتاجيته بما يؤدي إلى تحسين جودته، يتطلب إحداث تغييرات وتحسينات في المكونات المختلفة لمنظومة التعليم والتي تترابط وتتفاعل مع بعضها في علاقات شبكية مركبة، ومعقدة مما يؤثر بدرجة كبيرة في تحديد شكل ومستوى النواتج النهائية لنظام التعليم.(**الحوت، ٢٠٠٨، ١٩**)

ثالثاً- مقومات إصلاح التعليم:

يختلف التربويون عموماً حول المقومات الجوهرية للإصلاح التربوي الناجح، فالبعض يؤكد على محورية دور المعلم في نجاح هذا الإصلاح، ويؤكد آخرون على دور الدعم المالي والسياسي لجهود الإصلاح، بينما يرى آخرون أن التقنية الحديثة كفيلة بتحسين أداء المتعلمين ويعتقد فريق رابع بضرورة تطوير المناهج لتواكب المتغيرات، وغير هذه التطورات والآراء مما لا يمكن حصره. هذه جميعها أفكار جيدة للإصلاح والتغيير، ولكنها ستكون قاصرة عن تحقيق إصلاح التعليم المنشود إذا لم تنطلق من رؤية منظومة شاملة (School Comprehensive Reform) لمقومات عملية الإصلاح (**الكراسنة والخزاعلة، ٢٠٠٧، ١١**)

ويقترح الصالح (٢٠٠٧) المقومات الرئيسية التالية لإصلاح التعليم:

أ- **التغيير التربوي** : تحديد خصائص النموذج المرغوب لإصلاح التعليم بجوانبه المختلفة عن النموذج السابق: تعلماً وتعليماً وإدارة.

ب- **تطـوير التعلـيم:** تطبيـق العمليـة المنظمة لإنتاج النمـوذج المرغـوب لإصلاح التعليم.

ج- **تطـوير هيئـة التـدريس:** تنميـة اتجاهـات إيجابيـة نحـو التغييـر والمهـارات التـي يتطلبهـا تنفيـذ التغيير.

د- **تطوير المنظمة:**

- منظومة لوائح وسياسـات موجهـة للتغيير.
- مـصادر ماديـة يتطلبهـا تنفيـذ التغيير.
- ثقافة داعمة للتغيير.
- قيادة ميسرة للتغيير.

ويعتمـد نجـاح مـشروع إصـلاح التعليم علـى تفاعـل ايجـابي بـين هـذه المقومـات، فالعلاقـة بينهـا هـي علاقـة اعتماديـة **(Interdependence)**، أي أن من غير المحتمـل أن يـنجح إصـلاح التعليم حتى وأن كان ملائماً للمتعلمـين مـا لم يصاحبه تهيئة مناسـبة لهيئـة التـدريس وللبيئة الحاضنة بكل اسـتحقاقاتها الماديـة والثقافية

فالبحـث يـري أن المعلـم مـن المقومات الأساسية والـضرورية لإصـلاح التعليم، لما له من دور فعـال ومـؤثر فـي نجاح جهـود إصـلاح التعلـيم. بالإضـافة إلى تحسين وتطوير المنـاهج كونهـا مـن المقومات الهامة من أجل تحقيـق إصـلاح التعلـيم المنـشود ومـا تتطلبـه عمليـات التطوير من موارد ماديـة وتنميـة مهنيـة مستمرة.

المحور الثاني: مساهمة المجتمع المدني في إصلاح التعليم:

في السنوات الأخيرة زاد الحديث عن مفهوم المجتمـع المـدني بـشكل واسـع ، وعلى ما يبدو فإن أهمية هذا المفهوم باتـت ذات أثرًا كبيرًا في مجـالات الحيـاة كافـة بسبب الدور الفعلي للمجتمع المـدني فـي استيعاب الفراغ أو الخلل الناتج عن تـشعب مهام الدولـة وتعـددها، ولهـذا أصـبحت مؤسسات المجتمع المدني في علاقة تواصل بينها وبـين الدولـة، ولاسـيما فـي ظـل المتغيرات والتحولات التي أفرزت مشكلات عدة أسهمت إلى حد كبير في لجوء الكثيـر من الأفراد إلى هذه المنظمات أو المؤسسات لإيجاد مخرج أو حلول لهـذه المـشكلات. ولازمات الواقع العراقي الذي يعـاني مـن صور مختلفة من الفوضى والاضـطرابات العديدة.

أولاً- مهام مؤسسات المجتمع المدني.

إن لمؤسسات المجتمع المدني مهام إزاء الديمقراطية كنظام أو إزاء المجتمع ككل، ومن أهم هذه المهام هي:

١- دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع من تثقيف، وتوعية، وتمثيل، ومطالبة بالحقوق والحريات.

٢- دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب على العمل على أسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني، منها:

أ- وظيفة تجميع المصالح: من خلال مؤسسات المجتمع المدني تتم بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها، وتمكنهم من التحرك جماعيًا لحل كل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة وبشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية...الخ، ومن خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع، وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح الفئات الأخرى، وصياغة محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة لإعداد تشريعات أو قوانين أو تعليمات ذات علاقة بتنظيم إحدى جوانب بناء الدولة والمجتمع وحسب تخصص هذه المؤسسات أو تلك، وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المنظمات، بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة للممارسة الديمقراطية السياسية، كما وأن مؤسسات المجتمع المدني لها وظيفة بلورة مبدأ أساسي هو التضامن الجمعي لأعضائها، باتخاذ موقف جماعي موحد لحل مشاكلهم الداخلية ولتحقيق مصالحهم المهنية، والنقابية، بعيدًا عن أي تدخل لا يخدم مصالح أعضاءهم، كنقابات العمل والمنظمات المهنية التي تطبق مثل هذا المبدأ حيث لا يقتصر على تلك المنظمة لوحدها، بل قادر للامتداد والانتشار إلى

خارجها، مما يمهد الطريق للمنهج الديمقراطي في التوغل داخل النسيج الاجتماعي.

ب- وظيفة حسم وحل الصراعات: إن من ضمن وظائفها هي حل المنازعات التي تحدث بين أعضاءها بوسائل ودية سلمية تعتمد على التفاهم وتبادل وجهات النظر وسماع العلل والأقطار المختلفة، دون اللجوء إلى مؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها البيروقراطية، وهذا أيضًا نموذج يحتذى به المجتمع كأسلوب مثالي بدل اللجوء إلى العنف لحل الخلافات.

ج- وظيفة تحسين الأوضاع المادية: أن هذه المؤسسات تمتلك أيضًا الفرصة المناسبة لخلق نشاطات اقتصادية تعود عليها بدخل مادي جيد، وأيضًا تساهم في هذا الجانب بامتصاص البطالة في المجتمع، ومن خلال جذب المهارات والمواهب للعمل ضمن قطاعاتها الإنتاجية، مما يسهم بخلق فرص المساهمة السياسية لأفراد المجتمع، وإبعادهم عن شبح الجوع الذي يُعرقل مساهماتهم في النشاط السياسي.

د- إفراز وخلق التيارات الجيدة: وهي من أهم ملامح عمل هذه المؤسسات الإيجابية، ذلك أن المجتمع يتطور وتنضج حركة أعضاءه بقدر ما يتوفر فيه من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستقرار، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه بحاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، وتكوين القيادات الجديدة يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية...الخ، حيث تعد مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرًا متجددًا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه الممارسات والمسؤوليات وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة تأهيل وتدريب وأفراد القيادات الجديدة أو المتميزة التي

ليس لها انتماءات حزبية تحتضنها، بقدر ما تتمتع تلك المؤسسات من ديمقراطية العمل وما يتضمنه من معاني وتطبيق عملي، تعمل هذه المؤسسات على خلق قيادات فعالة ونشطة، وقادرة على تحمل المسؤولية من خلال ممارستها المهنية والنقابية، لذا تعتبر مؤسسات المجتمع المدني خزين لا ينضب للقيادات الجديدة المؤهلة لقيادة المجتمع، لتراكم الخبرات في العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني. (ناصر، ٢٠٠٩، ٨٣-٨٤)

٥- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسخ في المجتمع احترام قيم الشروع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والثقافية مما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذا القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

ومن هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سليمة لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقًا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، حرية الاعتقاد، والرأي، والتعبير والتجمع والتنظيم، ومن ثم فإن دور المجتمع في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، كما وأن مؤسسات المجتمع هي مدرسة الديمقراطية الرئيسية في المجتمعات المتطورة الحديثة، حيث تقوم بإشاعة ثقافة مدنية في المجتمع، لأن من أهم مبادئها هو العمل الطوعي، الجماعي، لذا فإن مؤسسات المجتمع المدني هي البنى التحتية للديمقراطية لفلسفة وأفكاره ومنهج بناء المجتمع الواعي والمتماسك بشكل منطقي في سياسات التنظيم والبناء لتحقيق المصالح العليا له، ثم أن مؤسسات المجتمع المدني غير قادرة على تحقيق ذاتها، وتقوية كيانها إلا عبر الديمقراطية، إذن العلاقة تبادلية ومترابطة، لا يمكن تحقيق أحدهما دون الأخرى، وإلا

فقد الاثنان المعنى والوجود. (ناصر، ٢٠٠٩، ٨٥-٨٦)

كما أنه في ظل دولة استبدادية -وهي حالة الدولة العربية- تمس جوهر وصلاحيات السلطات التشريعية والقضائية، ينتج عن ذلك تغييب الرقابة القضائية المستقلة لأعمال الإدارة وهذا يساهم بشكل كبير في فقدان الحقوق والحريات، هذا بالإضافة إلى عدم خضوع التشريعات التي تصدرها الدولة، للرأي العام المتكون عبر الحوار العقلاني الحر الذي يسعى إلى تحقيق الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. (زين الدين، ٢٠١٤، ١٨١-١٨٧)

ثانياً- دور منظمات المجتمع المدني في دعم التعليم.

يعد التعليم اللبنة الأساس في صرح التنمية فبدونه لا يحسن الفرد استخدام الموارد استخداماً رشيداً وهذه العلاقة الجوهرية بين التعليم والتنمية كانت ولا زالت محط اهتمام كل من المهتمين والباحثين في مجال التنمية الحقيقية؛ فتضافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف وتشاركت منظمات المجتمع المدني لتساند دور الحكومات للرقي بمستوى التعليم

هناك الكثير الذي ينظر إلى التعليم على إنه عملية داخلية قائمة بذاتها وليس استثمارا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانياً بعيد المدى من الطراز الأول. وهذا الاستثمار حتى يكون ناجحاً ومنتجاً هو الذي يكون ثروة الأمة يصنع مستقبلها. ومن هنا فإن تعاون بين منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الرسمية في تحسين اقتصاديات التعليم وفي تمويل مشروعات التعليم النوعي إضافة إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتباره الجزء المكمل للتعليم ينبغي أن يحتل أهمية (بدران، ٢٠٠٥، ٣٠)

فنجد أن منظمات المجتمع المدني تبذل جهوداً ا كبيرة في تنفيذ البرامج التعليمية وفقاً لخطط تنموية تضعها الحكومات بل أصبحت هذه المنظمات في العديد من الأقطار تشارك حكوماتها في وضع الخطط وتأخذ على عاتقها تنفيذ البرامج التي لا يتسنى للحكومات تنفيذها . بل تعدى الأمر إلى أن تكون هناك منظمات خاصة فقط بتحقيق أهداف تعليمية وتثقيفية بحتة للرقي بمستوى التعليم ودعمه.

وتتسم علاقة منظمات المجتمع المدني بالمؤسسات التربوية الحكومية بأنها علاقات غير ثابتة، بسبب عدم الوضوح في العلاقة بين المنظمات والمؤسسات التعليمية، وسيطرة مجموعة من الأشخاص على هذه المنظمات، وتغيب الأجواء الديمقراطية في انتخابها، ويعزى هذا القصور إلى ندرة الخبرات والموارد، بجانب تقييد الحريات، لذلك على

هذه المنظمات من نقابات مهنية، وعمالية، وجمعيات أهلية أن تلعب مهامها التربوية على أكمل وجه من الوصول لرؤى عقلانية وتطوير هذه العلاقة وتفعيل الشراكة بما يخص الخدمات التعليمية المقدمة من قبل التنظيمات، ونتيجة غياب رؤية مجتمعية واضحة لدورها في المشاركة في الإصلاح التعليمي، وسيطرة البيروقراطية في عمل مؤسسات التعليم وقلة إلموارد المالية، والانفتاح الثقافي غير المرتبط بخصوصية المجتمع، تبرز الحاجة لتفاعل منظمات المجتمع المدني للارتقاء بالعملية التربية ويتطلب تحسين التعليم ، مشاركة من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتعليم، فكثير منها ينشط في مجالات تدريب المعلمين وتطبيق استراتيجيات حديثة في التدريس، ولديها من الدعم المادي والاستشاري ما يكفي لتصميم المواد التعليمية وإجراء ورشات العمل والدورات والأيام الدراسية (مسعود، ٢٠١٧، ٢- ٣)

ويصنف سيد والجمل التعليم لأنواع وهو:

١. **التعليم النظامي :** تعليم يتلقاه المتعلم في المدرسة وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي وفي معظم الأقطار يلتحق الناس بشكل من أشكال التعليم النظامي خلال مرحلة الطفولة وفي هذا النوع من التعليم يتولى المسئولون عن المدرسة ما ينبغي تدريسه وعلى المتعلمين دراسة ما حدده المسئولون تحت إشراف المعلمين، وعليهم الحضور إلى المدرسة بانتظام وفي الوقت المحدد.

٢. **التعليم التلقائي :** ما يتعلمه الفرد خلال ممارسته لحياته اليومية فالطفل يتعلم اللغة بالاستماع للآخرين وهم يتحدثون ثم يحاول التحدث كما يفعلون ويتعلم كيفية ارتداء ملابسه أو ركوب الدرجات.

٣. **التعليم غير الرسمي :** يحتل مكانة وسط بين النوعين السابقين وعلى الرغم من أن له برامج مخططة ومنظمة كما هو الحال في التعليم النظامي فإن الإجراءات المتعلقة بالتعليم غير الرسمي أقل انضباطا من إجراءات التعليم النظامي فمثلاً في الأقطار التي يوجد بين سكانها من لا يعرفون القراءة والكتابة اشتهرت طريقة كل متعلم يعلم أمياً بوصفها أسلوباً لمحاربة الأمية، وفي هذه الطريقة يقوم قادة التربية والتعليم بإعداد مادة مبسطة لتعليم القراءة والكتابة والحساب ويقوم كل متعلم بتعليمهم لواحد ممن لا يعرفونهم وقد تمكن آلاف الناس من التعلم بهذه

الطريقة غير الرسمية في البلاد العربية وفي بعض المجتمعات مثل الصين ونيكاراجوا والهند (البطرى، ٢٠١٠، ١٤).

ولتحقيق تنمية شاملة ودوراً أكثر إيجابية لمنظمات المجتمع المدني،لابد من العمل ضمن سياسة التكامل في الأدوار فعلى الدولة أن تمنح المواطنين والمنظمات حق تقرير مصريهم وإعطائهم حقوقهم على أكمل وجه، هذا يقوى هذه المنظمات ويعمل على تذوب الصراعات والمنافسة لتحفز التطلع على ألإنجاز وتعويض النقص، ويجعلها أكثر مساندة مما يحقق تنمية تعليمة نابعة من احتياجات المجتمع، ووضع خطة وتمويلها، ويحقق النزاهة والمحاسبة، وفي النهاية لابد من تطبيق سيادة القانون وحظر الفساد والمحسوبيات (هاريكار، ٢٠٠٧)

يشير (سالم) على ضرورة انتشار المنظمات في جميع مناطق الوطن وعدم تمركزها في مناطق معينة، وهذا يؤدي لتوزيع الأنشطة وبناء رؤيتها على احتياجات المجتمع ككل، وتطوير برامجها وعدم الالتزام بأجندة الممول والاعتماد على الذات وعدم تكرار الأنشطة وهدر الأموال. (سالم، ٢٠٠٩، ٧)

هنا لابد من التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والتعاون والتحالف والتشبيك فيما بينها، وتتجاوز إيديولوجياتها لتؤمن بالتنوع والتخلص من الفردية بالعمل، مما يجعلها أكثر إحاطة بالمشكلات التعليمية وأكثر قوة وأعمق دوراً، ويتيح لها الوصول إلى أكبر عدد من المجتمع وزيادة الموارد، وتقلل تضارب المصالح فتزيد من العلاقات الناضجة المثمرة وتكون أكثر دقة وجودة في تحقيق الأهداف وتوحيد السياسات.(أبو نصر، ٢٠٠٧، ٦٤)

وللنهوض بالعملية التربوية وتوفير فرص التعليم كأولوية مجتمعية لابد من تعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع، وللبدء بالإصلاحات يجب البحث في إصلاح الجذور المترهلة و إصلاح آني على حد سواء، فلا يمكن إصلاح ما هو بين أيدينا دون بناء قاعدة أساسية سليمة خالية من الإخفاقات بحيث يتم التركيز على المفاهيم والأهداف والأولويات وهذا يتطلب وقتاً وجهداً لتمكينه على أرض الواقع، من بناء رؤيا واضحة، والعمل على تنفيذها من خلال نقل الأهداف التربوية التي تركز على المعارف لتكون أهداف أكثر استكشافاً وإبداعا، وتحويل المعلم إلى دور الوسيط، طالب محور للعملية التعليمية، وعندها تكون العملية التربوية هي عملية تفاعل، وخلق توجهات نفسية سليمة، وإخلاص بالعمل وإن الإصلاح الآني من توسع في المدارس وتجهيزها وتوفير كتب

ووسائل تعليمية وتدريب معلمين ملازم لإصلاح الجذور مع مراعاة التطور العالمي والمستجدات في العملية التربوية .ولتحقيق ذلك لابد من استغلال نقاط القوة والاهتمام المجتمعي ولأهلي ومنظماته، والاستفادة من المساعدات الخارجية و من صغر حجم النظام التعليمي، وصغر عدد السكان، وتوفر كفاءات قادرة على التحدي والابتكار. (مسعود، ٢٠١٧، ٢٨)

فنجد أن منظمات المجتمع المدني تبذل جهوداً ا كبيرة في تنفيذ البرامج التعليمية وفقاً لخطط تنموية تضعها الحكومات بل أصبحت هذه المنظمات في العديد من الأقطار تشارك حكوماتها في وضع الخطط وتأخذ على عاتقها تنفيذ البرامج التي لا يتسنى للحكومات تنفيذها . بل تعدى الأمر إلى أن تكون هناك منظمات خاصة فقط بتحقيق أهداف تعليمية وتثقيفية بحتة للرقي بمستوى التعليم ودعمه.

وتتسم علاقة منظمات المجتمع المدني بالمؤسسات التربوية الحكومية بأنها علاقات غير ثابتة، بسبب عدم الوضوح في العلاقة بين المنظمات والمؤسسات التعليمية، وسيطرة مجموعة من الأشخاص على هذه المنظمات، وتغيب الأجواء الديمقراطية في انتخابها، ويعزى هذا القصور إلى ندرة الخبرات والموارد، بجانب تقييد الحريات، لذلك على هذه المنظمات من نقابات مهنية، وعمالية، وجمعيات أهلية أن تلعب مهامها التربوية على أكمل وجه من الوصول لرؤى عقلانية وتطوير هذه العلاقة وتفعيل الشراكة بما يخص الخدمات التعليمية المقدمة من قبل التنظيمات.(مسعود، ٢٠١٧، ٣)

إن ضرورة انتشار المنظمات في جميع مناطق الوطن وعدم تمركزها في مناطق معينة، هذا يؤدي لتوزيع الأنشطة وبناء رؤيتها على احتياجات المجتمع ككل، وتطوير برامجها وعدم الالتزام بأجندة الممول والاعتماد على الذات وعدم تكرار الأنشطة وهدر الأموال.(سالم، ٢٠٠٩، ٧)

لذا بات من الضروري أن تتخذ بعض الإجراءات الضرورية التي من شأنها تسريع عملية النهوض بواقع التربية والتعليم في العراق، وهي إجراءات اتبعتها جميع الدول التي حصلت على المراتب العليا في التصنيفات العالمية لمستوى التعليم وجودته مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وكندا.

١. يتطلب إعداد قادة تدريب متميّزين في أساليب التدريس الملائمة، ولهم الاستعداد والقابلية للتعلم المستمر، لتحقيق الأهداف والملامح التي ذكرت أنفا وإكسابهم مهارات وقدرات تتناسب والرؤية المنشودة. يمكن إعداد مثل هذه الكوادر من خلال الاستفادة من طلبة البعثات الحالية والذين تخرجوا

في التخصصات التربوية أو استقطاب المختصين من الكفاءات العراقية في الخارج للمشاركة في تدريب وتطوير التدريسيين في مراكز التدريب ذات الرؤية الجديدة، أو إرسال مجموعة من المتفوقين من المتخرجين من حملة الدكتوراه إلى خارج العراق ليحصلوا على شهادات مهنية في فترة لا تتجاوز (٦-١٢) شهراً بعد الاتفاق والتعاقد مع مراكز متخصصة أو جامعات مرموقة لغرض تأهيلهم للعمل في مراكز التدريب والتطوير المشار إليها. وهذه المراكز هي التي ستتولى التدريب والتطوير وستكون حلقة الوصل مع العالم لتقديم كل جديد ومتطور في مجال العلوم التربوية باستمرار، ويمكن أن تؤسس في كل محافظة أو إن تتشارك كل ثلاث محافظات متقاربة بمركز واحداً وتدعمه في الوقت الحاضر، والذي يتطلب قراراً على مستوى الحكومات المحلية.

٢. ضرورة وجود مؤسسات مجتمع مدني تشارك في صناعة وتوجيه السياسة العامة والتربوية، وتؤدي دوراً رئيساً ومكملاً في هذا المجال، لأن التنمية والتطوير لا يأتيا بالصدفة، بل تحتاج إلى من يكون وراءها ليديرها ويحركها باستمرار، ولابد من وجود هذه المؤسسات المختصة التي تتصف بالمسؤولية العامة نحو البلد، وتساهم في تعميق ثقافة الاستقامة والعمل التطوّعي وتكون مسؤولية عن إبراز بناة المجتمع الحقيقيين والتعريف بهم، وكذلك إبراز النجاحات التي تحصل بالعراق باستمرار، ومن أجل تحفيز الجهود المبذولة وحث وتشجيع الآخرين باتجاه المشاركة في هذا النوع.

ففي مجال التربية والتعليم نحن بأمس الحاجة إلى مؤسسة مستقلة تساهم وتتكامل مع المؤسسات الحكومية والجهات المعنية بالتعليم وتؤدي دورا في الدعم والمساندة، من اجل المساهمة في مسيرة التنمية لهذا القطاع الحيوي، وبمعنى أدق هو القيام بإجراءات التقييم والتقويم المستمرين من أجل منافسة الحكومة على ثقة الناس ورضاهم، وتحديدا تتولى ما يأتي

١. اختيار المعايير المحددة واللازمة لاستدامة تطوير قطاع التربية والتعليم وجودته، واعتمادها في منح الاعتمادية لمؤسسات هذا القطاع.

٢. نشر الوعي المتعلق بمعايير جودة مؤسسات التربية والتعليم العالي بين

أفراد المجتمع من أجل حمـــايتهم مـــن الاستغلال وتدني مستوى مخرجاتها.

٣. السعي باستمرار لتحديث قواعد البيانات عن قطاع التربية والتعليم ومقارنتها مع المعايير الدولية.

٤. نشر ثقافة تأسيس أكاديميات متخصصة بدلا من مدارس التعليم العام أو الكليات الأهلية.

٥. تأسيس مراكز مؤهلة ومتطورة للقيـــام بالتدريب والتأهيل من أجل رفع مستوى جودة التعليم، مع الاستمرار في تحديث تلك البرامج وفقا للحاجة وما يـــستحدث في نفس الجانب. (فيصل، ٢٠١٦، ١٦)

قائمة المراجع:

١- البطرى، محمد صالح حـــسن (٢٠١٠): تطوير التعلـــيم الثـــانونى العـــام فـــى الجمهورية اليمنية فى ضوء المتغيـــرات المجتمعية والعالمية، رسالة دكتوراه غير منـــشورة، جامعـــة القـــاهرة، معهـــد الدراسات التربوية.

٢- السنبل، عبد العزيز (٢٠٠٢): التربيـــة فى الوطن العربى على مشارف القـــرن الحادى والعشرون، المكتـــب الحـــديث، الإسكندرية.

٣- الصالح، بدر بـــن عبـــد الله (٢٠٠٧): المنظور الشامل للإصـــلاح المدرســـى: إطار مقترح للإصلاح المدرسى تحديات وطموحـــات، ١٧-١٩ إبريـــل، كليـــة التربيـــة، جامعـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة.

٤- الكراسنة، ســـميح والنحزاعلـــه، تبيـــر (٢٠٠٧): الإنـــسجام بـــين العناصـــر الإنسانية فى المدرسة كنظام ودورة فى تحقيق الإصلاح المدرسى، دراسة مقدمة لمؤتمر الإصلاح المدرســـى: تحـــديات وطموحـــات، ١٧-١٩ أبريـــل، كليـــة التربيـــة، جامعـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة.

٥- الياسرى، على عبد العزيـــز (٢٠٠٩): دور مؤسسات المجتمـــع المـــدنى فـــى تعزيز الديمقراطيـــة والأمـــن "العـــراق النموذجاً" بغداد، تشرين الأول، المكتبـــة الوطنية.

٦- بدر، عادل وآخرون (٢٠٠٨): المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعلـــيم للجميع في المنطقة العربيـــة، **منظمـــة اليونسكو**، ص ٩، متاح علي

http://portal.unesco.org/education/en/files/54116

٧- بدران، إبراهيم (٢٠٠٥): تطوير التعليم العالى فى مصر وتحـــديات المـــستقبل، قراءات ودراســـات، مكتبـــة الـــشروق الدولية، القاهرة.

٨- الحوت، محمد صبرى (٢٠٠٨): إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٩- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (٢٠٠٨): التغير الإجتماعى والمجتمع المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية.

١٠-زين الدين، بلال أمين (٢٠١٤): منظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية والغربية، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية.

١١-سليمان، سعيد وعبد العزيز صفاء (٢٠٠٦): دليل جودة المدارس المصرية فى ضوء المعايير القومية للتعليم، برنامج جوائز الإمتياز المدرسى "Esom" للتعليم، وزارة التربية والتعليم، مصر.

١٢-كريم محمد حمزة (٢٠١١): مشكلة الفقر وإنعكاساتها الإجتماعية فى العراق، بيت الحكمة، بغداد.

١٣-لطيف، سامان محى الدين محمد (٢٠١٥): الحركات الإجتماعية ودورها فى تغير المجتمع دراسة ميدانية فى إقليم كردستان، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الإجتماع.

١٤-مدبولى، محمد (٢٠٠٧): الإتجاهات الحديثة فى تحسين المدرسة وتفعيلها وعلاقتها بالنمو المعنى للمعلمين – دراسة تحليلة، كلية التربية، جامعة حلوان.

١٥-مسعود، هناء عبد الله عبد الفتاح (٢٠١٧): دور منظمات المجتمع المدنى فى تطوير المناهج وتحسين طرق التدريس فى الضفة الغربية، رسالة ماجستير، مناهج وطرق التدريس، كلية الدراسات العليا فى جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١٦-مهدى، عبير سهام (٢٠٠٥): العلاقة بين المجتمع المدنى والديمقراطية النموذج العراقى، مجلة دراسات عراقية مركز العراق للدراسات والبحوث، العدد (٣)، بغداد.

١٧-ناصر، محمد عبد الحسن (٢٠١٣): المتغيرات المجتمعية، والمشكلات التربوية فى العراق، دراسة ميدانية فى ورنية بغداد رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.

١٨-هاريكار (٢٠٠٧): دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية الإجتماعية، مطبعة زانا، دهوك.

١٩-ياسين، ليلي (٢٠١٠): دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، الجامعة الهاشمية.

20- Corbin, J (2005): Increasing for school work practice resulting from comprehensive school reform, children and school.

21- Park, Hwanbo (2015): perceptions of Korean NGOS for education and educational development projects.

22- Peggy Mwanza, The Role of NGOs in achieving the Education for All Goals in Zambia, Journal of Librarianship and Information Science, v44 n1 p65-72 Mar